قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٤٦٠ لسنة ١٩٨٢

بشأن الموافقة على بروتوكول خاص للمعونة بين حكومتى جمهورية مصر العربية والجمهورية الفرنسية لتمويل المرحلة الثانية من مشروع تجديد شبكة التليفونات المصرية الموقع فى باريس بتاريخ ١٩٨٢/٤/٣٠

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور ؛

قـــرر :

(مادة وحيدة)

ووفق على برتوكول خاص للمعونة بين حكومتى جمهورية مصر العربية والجمهورية الفرنسية لتمويل المرحلة الثانية من مشروع تجديد شبكة التليفونات المصرية الموقع فى باريس بتاريخ ١٩٨٢/٤/٣٠ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق ما

صدر برئاسة الجمهورية فى ٥ ذى الحجة سنة ١٤٠٢ (٢٢ سبتمبر سنة ١٩٨٢)

حسنى مبارك

بروتوكول خاص للمعونة

بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة الجمهورية الفرنسية بشأن تمويل المرحلة الثانية من مشروع تجديد شبكة التليفونات المصرية

رغبة فى تقوية أواصر الصداقة والتعاون بين البلدين اتفقت حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة الجمهورية الفرنسية على إبرام البروتوكول الحالى لتمويل المرحلة الثانية من مشروع تجديد شبكة التليفونات المصرية .

(المادة الأولى)

قيمة وهدف المعونات المالية :

توافق الحكومة الفرنسية على أن تقدم لحكومة جمهورية مصر العربية معونة رأسمالية بحد أقصى قدره ستمائة وخمسون مليون فرنك (٦٥٠ م.ف) لتمويل شراء معدات وخدمات فرنسية مخصصة لتمويل المرحلة الثانية من مشروع تجديد شبكة التليفونات المصرية .

وتتكون المعونات المالية المقدمة من الحكومة الفرنسية من :

قروض من الخزانة العامة الفرنسية بحد أقصى مائتين وأربعة عشر مليون وخمسمائة ألف فرنك (٢١٤,٥ م . ف) .

تسهيلات ائتمانية بحد أقصى أربعمائة وخمسة وثلاثين مليون وخمسمائة ألف فرنك (٤٣٥,٥م.ف) .

(المادة الثانية)

مكونات القروض المقدمة من الخزانة العامة الفرنسية :

تتكون قروض الخزانة العامة المشار إليها عاليه بالمادة الأولى من :

(ا) خمسة وثمانون مليون وثمانمائة ألف فرنك فرنسى (٨٥,٨م.ف) متاحة بمقتضى بروتوكول الحالى .

(ب) مائة وثمانية وعشرون مليونا وسبعمائة ألف فرنك (١٢٨,٧ م.ف) ستتاح بمقتضى بروتوكولين ماليين لاحقين بين جمهورية مصر وفرنسا .

(المـادة الثالثة)

مكونات التسهيلات الائتمانية المضمونة من الخزانة العامة الفرنسية :

تتكون التسهيلات الائتمانية المضمونة من الحكومة الفرنسية من :

مائة وأربعة وسبعين مليونا ومائتى ألف فرنك (١٧٤,٢ م.ف) متاحة بمقتضى البروتوكول الحالى .

مائتى واحد وستين مليونا وثلاثمائة ألف فرنك (٢٦١,٣ م.ف) ستتاح بمقتضى البروتوكولات المـالية القادمة بين مصر وفرنسا .

(المـادة الرابعة)

طريقة استخدام المعونات المـالية :

يتم التمويل المشار إليه فى المـادة الأولى عن طريق استخدام كل من القروض العامة من ناحية والتسهيلات الائتمانية المضمونة من ناحية أخرى :

(ا) تحدد قيمة السحب من الخزانة العامة الفرنسية بـ ٣٣٪ من القيمة المستحقة السداد لفرنسا عن المشتريات من السلع والخدمات الفرنسية .

(ب) يقتصر استخدام قروض الخزانة العامة الفرنسية على تمويل الدفعات المسددة للمورد الفرنسى والتى تكون مساوية لـ ٣٣٪ من قيمة السلع والخدمات التى من أصل فرنسى .

ويجب أن لاتقل الدفعة المسددة عند التعاقد عن ١٠٪ من القيمة سالفة الذكر .

(جـ) تغطى التسهيلات الائتمانية المضمونة باقى قيمة تمويل المشروع بنسبة ٦٧٪ من القيمة واجبة السداد .

(المـادة الخامسة)

طرق وشروط التسهيلات الائتمانية :

(ا) تستحق على قروض الخزانة العامة فائدة مقدرها ٣٪ بالنسبة للالتزام القائم وتستهلك خلال ٣٠ سنة على ٤ قسط نصف سنوى متساو ومتتال يستحق أولهـا بعد ١٢٦ شهرا بعد مضى فترة ثلاثة أشهر يجرى خلالهـا أول سحب أيا كانت قيمته .

(ب) تسرى الفائدة من تاريخ كل سحب وتحتسب وتسدد فى نهاية كل نصف سنة .

(جـ) يتم إبرام اتفاق بين البنك المركزى المصرى نيابة عن الحكومة المصرية وبنك كريدى ناشيونال نيابة عن الحكومة الفرنسية لتحديد طرق استخدام وسداد قروض الخزانة العامة الفرنسية المشار إليها فى المـادة الثانية أعلاه .

(د) تسدد التسهيلات الائتمانية المضمونة على ٢٠ قسطا متساو متتال يستحق أولها بعد ٦ شهور من الاستلام المبدئى لشبكة التليفونات .

ويحدد العقد التجارى أو اتفاق التسهيلات الحد الأقصى للفترة التى تنقضى بين توقيع العقد وبدء سداد التسهيلات وسيكون سعر الفائدة ٧,٧٥ ٪ وفقا للشروط المطبقة على التسهيلات الائتمانية المضمونة من الحكومة الفرنسية .

(هـ) العملة الحسابية وعملة السداد هى الفرنك الفرنسى .

(المـادة السادسة)

أجل الاستخدام :

حتى يتسنى استخدام التسهيلات المنصوص عليها فى المـادة الأولى يجب أن يبرم العقد مع المورد الفرنسى فى موعد غايته ٣٠ يونيه ١٩٨٢ ، وينتهى السحب من قروض الخزانة العامة فى موعد غايته ٣١ ديسمبر ١٩٨٧

(المـادة السابعة)

طريقة الاستخدام :

يتم الاستخدام النهائى لعقد المشروع الذى يمول فى نطاق البروتوكول الحالى والمشار إليه فى المـادة الأولى بكتاب متبادل بين وزارة الاستثمار والتعاون الدولى بجمهورية مصر العربية والمستشار التجارى لدى سفارة جمهورية فرنسا بالقاهرة .

(المـادة الثامنة)

النقل والتأمين :

تحدد قيمة العقود التى تبرم فى نطاق البروتوكول الحالى على أساس أسعار C.A.F مع ذلك فإن تمويل الشحن والتأمين يتم فى حدود النسبة الواردة فى المـادة (٤) أعلاه عن طريق استخدام التسهيلات الائتمانية المضمونة ، وذلك فى حالة إتمام الشحن بواسطة الفرنسيين ، وفى حالة إبرام عقد التأمين لدى شركة فرنسية .

(المـادة التاسعة)

بدء سريان البروتوكول :

يسرى البروتوكول الحالى بمجرد تبادل المذكرات بين الحكومتين تفيد إتمام الإجراءات اللازمة فى هذا الشأن .

تم فى باريس فى ٣٠ أبريل سنة ١٩٨٢ من نسختين متطابقتين باللغة الفرنسية .

من حكومة جمهورية مصر العربية	من حكومة الجمهورية الفرنسية
عبد العزيز زهوى	جان كلود تريشيه

باريس فى ٣٠ أبريل ١٩٨٢

السيد / الرئيس

خلال مباحثاتنا التى تمت اليوم بشأن تمويل المرحلة الثانية من برنامج تجديد شبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية بمصر طلبتم معرفة شروط إمكانية تمويل الجزء الذى يمكن المشاركة فيه ، والذى لم نحصل على توفير التمويل اللازم له فى البرتوكول الموقع اليوم بمبلغ ٦٥٠ مليون فرنك .

أود أن أشير إلى أن هذا الجزء المتعلق بالروابط التليفونية (١٥٠ مليون فرنك) والمكون الأجنبى للأعمال المدنية والاحتياجات المتوقعة يمكن أن تستفيد وبحد أقصى ٨٠ ٪ من التسهيلات التجارية المضمونة وفترة سداد ١٠ سنوات ، وفائدة ٧,٧٥ ٪ وفى حدود مبلغ إجمالى للتوريدات قدره ٢٥٠ مليون فرنك ، بشرط أن يتم توقيع العقد قبل ١٥ مايو ١٩٨٢ أما إذا تم التوقيع بعد هذا التاريخ فسوف تسرى على العقود سعر الفائدة السارى وقت توقيعها .

وأكون شاكرا لو أكدتم لى موافقة حكومتكم على ماسبق .

وتفضلوا ياسيدى الرئيس بقبول فائق احترامى .

رئيس الوفد الفرنسى

جان كلود تريشيه

باريس ٣٠ أبريل ١٩٨٢

السيد / الرئيس

تسلمت اليوم خطابكم الذى يتضمن ما يأتى :

" خلال مباحثاتنا التى تمت اليوم بشأن تمويل المرحلة الثانية من برنامج تجديد شبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية بمصر طلبتم معرفة شروط إمكانية تمويل الجزء الذى يمكن المشاركة فيه والذى لم ينص على توفير التمويل اللازم له فى البروتوكول الموقع اليوم بمبلغ ٦٥٠ مليون فرنك .

أود أن أشير إلى أن هذا الجزء المتعلق بالروابط التليفونية (١٥٠ مليون فرنك) والمكون الأجنبى للأعمال المدنية والاحتياجات المتوقعة يمكن أن تستفيد وبحد أقصى ٨٠٪ من التسهيلات التجارية المضمونة ، وفترة سداد ١٠ سنوات وفائدة ٧,٧٥٪ ، وفى حدود مبلغ إجمالى للتوريدات قدره ٢٥٠ مليون فرنك بشرط أن يتم توقيع العقد قبل ١٥ مايو ١٩٨٢ ، أما إذا تم التوقيع بعد هذا التاريخ فسوف تسرى على العقود سعر الفائدة السارى وقت توقيعها .

وأكون شاكرا لو أكدتم لى موافقة حكومتكم على ما سبق .

أخبركم بموافقة حكومتنا على ما سبق .

وتفضلوا ياسيدى الرئيس بقبول فائق احترامى "

رئيس الوفد المصرى

عبد العزيز زهوى

وزارة الخارجية

قرار

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٤٦٠ لسنة ١٩٨٢ بتاريخ ١٩٨٢/٩/٢٢ بشأن الموافقة على بروتوكول خاص للعونة بين حكومتى جمهورية مصر العربية والجمهورية الفرنسية لتمويل المرحلة الثانية من مشروع تجديد شبكة التليفونات المصرية الموقع فى باريس بتاريخ ١٩٨٢/٤/٣٠ ؛

قـــرر :

(مادة وحيدة)

ينشر فى الجريدة الرسمية البروتوكول الخاص للعونة بين حكومتى جمهورية مصر العربية والجمهورية الفرنسية لتمويل المرحلة الثانية من مشروع تجديد شبكة التليفونات المصرية الموقع عليه بتاريخ ١٩٨٢/٤/٣٠

ويعمل به اعتبارا من ١٩٨٢/١٢/٢ ؛

كمال حسن على